مستقبل أسعار النفط على ضوء التوقعات المحتملة لمستويات الاستهلاك والانتاج في العالم

د . محمد هشام خواجكيه *

لقد كانت اسعار النفط حتى عام ١٩٧٣ تحدد من قبل الشركات الكبرى المستثمرة للنفط ولذلك بقيت متدنية الى حد كبير ، ولم تكن تتجاوز ٢ر٥٩ دولارا للبرميل الواحد . الا انها في نهاية تشرين اول — اكتوبر ١٩٧٣ اصبحت ١١ر٥ دولارا للبرميل . وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤ اصبحت الاسعار الجديدة للنفط ١١ر٦٥ دولارا للبرميل انواعه وذلك بعد ان تمكنت الدول المنتجة من المشاركة الفعالة في تحديد اسعار النفط .

والسؤال الذي سوف نحاول الاجابة عليه في هذه الدراسة هو كيف ستتجه اسعار النفط في المستقبل ؟ وهل سيشهد المستقبل ارتفاعا في الاسعار بشكل يتوافق مع الارتفاع المشاهد في اسعار السلع الصناعية وذلك كما تريد الدول المنتجة للنفط ؟ ام انه سيشهد انخفاضا في الاسعار وذلك كما تريد الدول المستهلكة للنفط وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية واوروبا واليابان ؟

ان الدول المنتجة تنطلق في وجهة نظرها من ان الاسعار الحالية هي الاكثر عدالة ، وهي لهذا السبب قررت في مؤتمر الاوبك الاخير تثبيت الاسعار حتى نهاية العام الحالي ١٩٧٥ ، قاضية بذلك على كل امل في تخفيض الاسعار الفوري .

اما في المستقبل فان تحديد سعر النفط سوف يتم ، على الارجح ، حسب احدى القواعد الثلاثة التالية :

الاولى : ويتم بموجبها تحديد الاسعار وفقا للمبدا الذي يقضي بان البترول لا يجب ان يباع بارخص من اسعار المنتجات البديلة الراهنة وبالتالي فان السعر يتحدد وفقا لمؤشرات اسعار عدد من السلع البديلة . فبالامكان مثلا تسعير برميل النفط المنتج في دول الاوبك على اساس تكلفة النفط المنتج من بحر الشمال او النفط المستخرج من الرمال الاسفلتية الخ .... فاذا كانت هذه التكلفة ١٢ دولارا للبرميل المستخرج من بحر الشمال ، كما تشير التقديرات الاولية ، فان النفط يجب ان يسعر على هذا الاساس . وهذا يعني ان الندرة المتزايدة للبترول مقرونة بتاخير تطوير بدائل تجارية له سوف تساهم الى حد كبير في رفع سعر النفط الخام في المستقبل .

الثانية : ويتم بموجبها تحديد اسعار النفط على اساس نسبة التضخم المالي السنوية في الدول الصناعية ، بحيث تكون الزيادات في اسعار النفط مساوية لنسبة التضخم هذه . وهذا يعني بان اسعار النفط ستواصل الارتفاع حتى يقوم توازن بين اسعار المواد الاولية التي تبيعها الدول المنتجة والسلع المصنعة التي تشتريها .

الثالثة : وتنادي بضرورة تحديد اسعار النفط في المستقبل على اساس مستويات الاسعار العالمية لعدد من السلع الصناعية الرئيسية التي تستوردها الدول النامية . ويمكن اعتماد ٢٠ — ٣٠ سلعة حسب اهميتها وقيمتها ودراسة تطور اسعارها واعتمادها كاساس لتسعير النفط . فاذا ارتفعت اسعار هذه السلع بحدود ١٪ زادت اسعار النفط بنفس النسبة وهكذا . ان هذا الاجراء من شانه ان يحث الدول الصناعية على كبت جماح التضخم وارتفاع الاسعار من جهة كما ان من شانه ان يحافظ على القوة الشرائية الحقيقية لعائدات النفط في الدول المنتجة .

اما الدول المستهلكة للنفط فتنطلق في وجهة نظرها من ان الاسعار الحالية مرتفعة جدا وبالتالي فانه من الضروري تخفيضها لان الوضع الحالي ادى الى وجود عجز كبير في موازين المدفوعات للدول الصناعية المستهلكة بحيث ان اقتصاديات هذه الدول تعجز عن تحمله مما يؤدي الى تعريض الحضارة الصناعية كلها للخطر . ان مجموعة هذه الدول ليس لديها خطة موحدة لتخفيض الاسعار . كما ان البعض ليس لديه خطة على الاطلاق ما عدا الولايات المتحدة الامريكية .

---

* الاستاذ المساعد بقسم الاقتصاد ، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الكويت .

٦ ــ أن تزاد العناية بتقييم الجهود الترويجية بهدف تبين أوجه الضعف لتجنب تكرارها وللتقليل من الاسراف والضياع .

سادسا ــ التأثير في المبادىء النظرية للتسويق

لم يكن من أهداف هذه الدراسة تقييم المبادىء النظرية الا أن يجيء ذلك كنتيجة فرعية .

ويبدو للباحث أن هناك مبررا لاثارة تساؤل نظري هام في ضوء نتائج الدراسة ، وهو يتعلق بالاوكازيونات أو « مبيعات الفرص » كما يسميها النظريون ، حيث يجري الافتراض النظري على أن مبيعات الفرص تستهدف بصورة رئيسية تصفية الأصناف الراكدة ، ومع ذلك فقد شوهد في هذا البحث أن هناك هدفا لا يقل اهمية وهو تنمية المبيعات بصفة عامة ، بحيث اصبحت الأوكازيونات صورة من صور الترويج للأصناف جميعا حتى ولو لم تكن هناك اصناف راكدة بالمعنى الدقيق . الى اي حد يستدعي ذلك اعادة صياغة اهداف ومضمون مبيعات الفرص والى اي حد يمكن ان يتعارض المضمون الترويجي العام مع القانون ؟؟ وهل هناك حاجة لأن يحرم القانون ذلك ؟؟ وهل يعني ذلك غشا تجاريا ؟؟.

ان هناك مساحات كبيرة من المجهول في ميدان السياسات الترويجية لمتاجر التجزئة . بالكويت ، وقد حاول هذا البحث أن يلقي بعض الضوء على جزء يسير منها ، وما زالت هناك فرص خصبة لمزيد من البحث اكاديميا وعمليا .

المـــــــراجع

(١) المجموعة الاحصائية السنوية ، مجلس التخطيط ، الكويت ، ١٩٧٣ .

(٢) حسن توفيق ، ادارة المبيعات ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧١ .

(٣) صديق عفيفي ، « تأثير اعتبارات الموضة على سلوك المستهلك » مجلة المحاسبة والادارة والتأمين التي يصدرها اساتذة كلية التجارة جامعة القاهرة ١٩٧٤ .

(٤) محمود بازرعة ، الاعلان في جمهورية مصر العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ٧١ .

(٥) محمود بازرعة « الاعلان في دولة الكويت » مجلة الادارة والمجتمع ، جامعة الكويت ٧٣.

(٦) محي الدين الازهري ، « مبيعات الفرص وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية » مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، الكويت١٩٧٣ .

(٧) مصطفى زهير ، دراسات في ادارة التسويق ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٣ .

8). C.M. Edwards, Jr. & R.A. Brown, Rotail Advertising and Sales Promotion, Prentice-Hall, Inc., N.J. 1959.

9). J.M. Hess & P.R. Cateora, International Marketing, Richard D. Irwin, Inc., Illinois, 1966.

10). J.A. Jarnow, Inside the Fashion Business, John Wiley & Sona, Inc., N.Y. 1965.

11). J.G. Luick & W.L. Zeigler, Sales Promotion and Modern Merchandising, McGraw-Hill Book Co., N.Y. 1968.

12). "Marketing Definitions", compiled by the Committee, on Definitions of the American Marketing Association, 1960.

13). D.J. Rachman, Retail Strategy and Structure. Prentice-Hall, Inc., N.J. 1969.

14). R. Markin, Retailing Management, The MacMillan Co., N.Y. 1971.

15). "Statistical Abstract of the United States", 1972.

16). R. Tillman & C.A. Kirkpatrick, Promotion, Richard D. Irwin, Inc., Illinois, 1968.

17). J.S. Wright etal, Advertising, McGraw-Hill Book Co., N.Y. 1971.

وسعيا وراء تكتيل الدول المستهلكة بغية الوصول الى تخفيض الاسعار قامت الولايات المتحدة بتاسيس نادي للدول المستهلكة للطاقة ودعت الى عقد مؤتمر دولي للطاقة وذلك لبحث الخطوات الواجب اتخاذها في هذا المجال .

وفي ٥ شباط (فبراير) ١٩٧٥ تقدمت الولايات المتحدة الامريكية على لسان وزير خارجيتها هنري كيسنجر بمجموعة من المقترحات هدفها تخفيض اسعار النفط . ويمكن تلخيص هذه المقترحات بما يلي :

١ ــ تخفيض استهلاك النفط في الدول المستهلكة عن طريق الحد من الواردات وفرض رسوم جمركية عليها .

٢ ــ تشجيع الاستثمارات في مجالات الطاقة البديلة ، وتطوير الابحاث التي تجري ضمن هذا النطاق ، والتنسيق بين الدول المستهلكة في مجال تبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية للابحاث الخاصة ببدائل النفط .

وبما ان البدائل المقترحة للطاقة لا يمكن ان تتوفر ــ برأي كيسنجر ــ قبل ٥ الى ٦ سنوات فان اجراءات مكافحة التبذير في استهلاك الطاقة يجب ان تكون فعالة ومجدية منذ الان .

وقد حمل المشروع الامريكي هذا تحذيرا شديد اللهجة موجها للدول المنتجة مفاده ان عليها ان تختار بين امرين احلاهما مر . فاما تخفيض الاسعار بشكل ملحوظ مقابل ضمان استمرار ثبات اسعار النفط لفترة طويلة من الزمن نسبيا او تحمل نتائج انخفاض كبير في اسعار النفط عندما تبدأ ابحاث استخراج الطاقة من المصادر البديلة تعطي نتائج طيبة .

وقد كان يبدو ان الولايات المتحدة ترغب في تثبيت اسعار النفط على اساس ٧ دولار للبرميل الواحد . ويبدو ان تحديد هذا السعر قد تم على اساس ان المشاريع التي تقوم بالاستثمار والانتاج في مصادر الطاقة البديلة اذا ما باعت البرميل الواحد من النفط المنتج لديها بـ ٧ دولار تستطيع ان تغطي اكلافها وتحقق عائدا اقتصاديا جيدا من شانه زيادة حوافز الاستثمار في مثل هذه المشاريع .

ورغم ان هذا الاقتراح قد يبدو مناقضا لمصلحة امريكا اذ ان السعر المرتفع الحالي يزيد من حوافز الاستثمار فانه يبدو ان الذي دفع وزير الخارجية الامريكية الى تبني هذا الاقتراح ما يلي :

١ ــ ان تخفيض الاسعار الى ٧ دولار للبرميل من شانه ان يخفض من اعباء فاتورة النفط التي تدفعها الولايات المتحدة والتي بلغت في عام ١٩٧٤ اكثر من ٢١٠٠٠ مليون دولار .

٢ ــ ان ضمان سعر البرميل بـ ٧ دولار من شانه ان يحول دون انخفاض اسعار النفط الى ما دون هذا السعر . ذلك لان احتمال انخفاض الاسعار من شانه اضعاف حوافز الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة المتوفرة بكثرة في الولايات المتحدة الامريكية .

ان الولايات المتحدة عندما دعت اوروبا والعالم الصناعي الى مؤتمر تبحث فيه اوضاع الطاقة في العالم لم تكن تريد من وراء هذه الدعوة الا تكتيل العالم الصناعي وراء مطالب الولايات المتحدة الخاصة بتخفيض الاسعار . ولهذا ، فقد قوبلت هذه الدعوة بالاستنكار والرفض من قبل الدول المنتجة للنفط على اعتبار انها لن تؤدي الا الى قيام مجابهة ضارة بين المنتجين والمستهلكين للنفط في العالم . ولهذا قام الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان بدعوة الى عقد مؤتمر عالمي للطاقة يضم المنتجين والمستهلكين للنفط تبحث فيه جميع المشاكل الخاصة بالطاقة وتؤخذ الترتيبات والقرارات الممثلة لمصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء .

وفي ٧ اذار (مارس) ١٩٧٥ اجتمع رؤساء منظمة الاوبك في الجزائر ليبحثوا دعوة الرئيس الفرنسي ويحددوا مواقفهم من قضايا الاسعار والانتاج والحوار المقترح مع الدول المستهلكة وجميع الامور الاخرى المتعلقة بالنفط .

وقد اتفق المجتمعون على ان اي مؤتمر يعقد مع الدول الصناعية يجب ان يبحث قضية الاسعار ضمن اطار يحقق العدالة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة . وهذا يعني الابقاء على مستوى الاسعار الحالي وربطها بمستوى التضخم النقدي في العالم الصناعي بالنسبة للمستقبل . كما اصر رؤساء دول الاوبك على ان يشتمل جدول الاعمال المختص باي مؤتمر عالمي للطاقة على المسائل المتعلقة بتعديل نظام النقد الدولي ، وذلك لمصلحة الدول الفقيرة ولمساعدتها على نموها الصناعي . وقد طالب الممثلون بان تشمل اية مساومة على اسعار النفط اسعار المواد الخام الاخرى وهو الامر الذي تعارضه بشدة الولايات المتحدة .

واخيرا وافق المؤتمر على قبول دعوة فرنسا لكل من المملكة العربية السعودية وايران والجزائر وفنزويلا لتمثل الاوبك في الاجتماع التمهيدي الذي سيعقد في باريس في ٧ نيسان (ابريل) الحالي . وسوف تجلس هذه الدول مع ممثلين عن كل من امريكا واليابان والسوق المشتركة والبرازيل والهند وزئير . وسوف تكون مهمة هذا المؤتمر وضع المقدمة اللازمة والاسس التي سوف يقوم عليها المؤتمر الشامل بين الدول المنتجة والدول المستهلكة ودول العالم الثالث .

ومن الواضح ان الدول المنتجة لا توافق على تخفيض الاسعار وانها على العكس من ذلك ترغب في ابقاء الاسعار في المستوى الحالي لا بل وترغب في زيادتها في المستقبل بنسبة زيادة التضخم المالي في العالم الصناعي

ولما كانت نسبة التضخم المالي في الدول الصناعية قد بلغت ١٢٪ في عام ١٩٧٤ فان من المتوقع ان ترتفع الاسعار بعد عام ١٩٧٥ بما يعادل هذه النسبة ، هذا اذا استمرت النسبة الحالية للتضخم في العالم الصناعي ولم تستطع هذه الدول السيطرة عليها . وقد اعلنت الدول المنتجة بصراحة انها سوف تلجا الى تخفيض الانتاج فيما اذا واجهت صعوبات تختص بالتحكم في الاسعار .

ومن الواضح أن نتيجة المجابهة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة تتوقف على عاملين اثنين :

العامل الاول : قدرة كل من الدول المنتجة والدول المستهلكة على التكتل وتوحيد الصف لفرض ارائهم ووجهات نظرهم على الفريق الاخر .

وفي هذا الصدد يخاطب بومدين ممثلي الدول المنتجة فيقول : ان المحافظة على وحدة الدول المنتجة النفط ضرورة استراتيجية من اجل حماية مواردنا الطبيعية . اما كيسنجر فقد توجه الى المستهلكين قائلا : اذا لم تعمل الدول المستهلكة مجتمعة على تخفيض الاستهلاك وتطوير مصادر جديدة للطاقة فان جهود دولة واحدة سوف تكون عديمة وسوف تزداد اعباء النفط وسوف ينتج عن ذلك ان الحوار الذي اجراه بين الدول المنتجة والمستهلكة سوف يكون عقيما .

اما العامل الثاني فهو قدرة الدول المنتجة على تخفيض الانتاج في حال مواجهتها صعوبات تختص بالتحكم في الاسعار وقدرة الدول المستهلكة على تخفيض الاستهلاك والطلب العالمي على النفط بشكل يسمح لهم بممارسة ضغوط قوية باتجاه تخفيض الاسعار .

من هنا يتضح ان وسائل الضغط التي تملكها كل من الدول المنتجة والدول المستهلكة ذات طبيعة واحدة وتتلخص في القدرة على توحيد الصف وضبط النفس . ولا نغالي اذا قلنا بان المقدرة على توحيد الصف في كلا المعسكرين تتوقف الى حد كبير على مقدرة الدول المنتجة والمستهلكة على تخفيض الانتاج للاولي والاستهلاك للثانية دون الاساءة الى مشاريع التنمية الاقتصادية ومعدلات النمو في كل منهما . لهذا سوف نحاول بيان قدرة كل من الدول المستهلكة والمنتجة على تخفيض الاستهلاك والانتاج على التوالي .

في عام ١٩٧٤ وفي الاشهر الاولى من عام ١٩٧٥ استطاعت معظم الدول المستهلكة للنفط الاقتصاد في الطاقة وقد تم ذلك على النحو التالي : بلغ توفير فرنسا من الاستهلاك المحلي نسبة ٧ر١٥٪ ، و ٦ر٢٧ بالمائة بالنسبة لهولنده على مدى ١٠ اشهر و ٦ر١١ بالمائة في بريطانيا خلال تسعة اشهر ، و ٥ر١٠ بالمائة في اليابان خلال ٩ اشهر و ٤ر١٤ بالمائة في المانيا الغربية خلال ١١ شهرا ، و ١ر٣٤ بالمائة في بلجيكا على مدى ٨ اشهر ، وحوالي ٥ بالمائة بالنسبة للولايات المتحدة .

وقد اتخذت نتيجة لذلك بعض الدول المنتجة قرارات لتخفيض الانتاج . ففي عام ١٩٧٤ خفضت فنزويلا انتاجها بنسبة ١ر١١ بالمائة ، وخفضت الكويت بنسبة ١٩ بالمائة ، والعراق بنسبة ٤ر٢ بالمائة والجزائر بنسبة ٢ر٤ بالمائة اما ليبيا فقد خفضت انتاجها بنسبة ٤ر٢٦ بالمائة وكذلك فعلت المملكة العربية السعودية .

ولكن هل تستطيع الدول المستهلكة الاستمرار في تخفيض استهلاكها من النفط بشكل يفوق التخفيضات السابقة ؟ وهل تستطيع بالمقابل الدول المنتجة تخفيض انتاجها بنسب اكبر مما فعلت حتى الان ؟

ان الاجابة على هذا التساؤل تقدمه لنا الدراسة التي اعدها فريق من الاقتصاديين الفرنسيين بالتعاون مع نادي روما تحت اشراف ميزاروفيك ـ بيستل والتي نشرت في مجلة الاكسبريس الفرنسية في عددها الصادر في ٣١ آذار (مارس) ١٩٧٥ . لقد حاولت الدراسة المشار اليها بيان اثر تخفيض العالم الصناعي (السوق المشتركة امريكا واليابان) لاستهلاكه من النفط على نمو الناتج القومي الاجمالي لديه من خلال

افتراضين اثنين ، الاول ممثل بالخط البياني A والثاني ممثل بالخط البياني B في الشكل التالي رقم (١) .

A ـ ويقوم الافتراض الاول على اساس ان تقوم الدول الصناعية باتخاذ اجراء ارادي من شأنه تخفيض استهلاك النفط بنسبة ٥٠٪ على مدى ٢٠ عاما .

B ـ اما الافتراض الثاني فيقوم على اساس تخفيض استهلاك النفط بنسبة ٥٠٪ على مدى ٥ سنوات .

ان الخط البياني N ممثل الناتج القومي الاجمالي للعالم الصناعي على افتراض ترك الاستهلاك يتحدد بعوامل السوق المعروفة وبعيدا عن تدخل الدولة القسرى .

دعونا الان نرى ماذا يحدث للدخل القومي في السنوات الخمس الاول . فبموجب الافتراض الاول A نجد ان الناتج القومي يعاني من انخفاض في معدل النمو لكن هذا الانخفاض لن يكون كبيرا ، ويكون معدل النمو بحدود ٣ر٥ بالمائة . اما بموجب الافتراض الثاني B فاننا نجد ان الناتج القومي ينخفض انخفاضا كبيرا في السنوات الخمس الاولى . حتى انه ينخفض الى ما دون مستوى عام ١٩٧٥ نفسه . ولا يتجه للارتفاع بشكل الا اعتبارا من عام ١٩٨٠ .

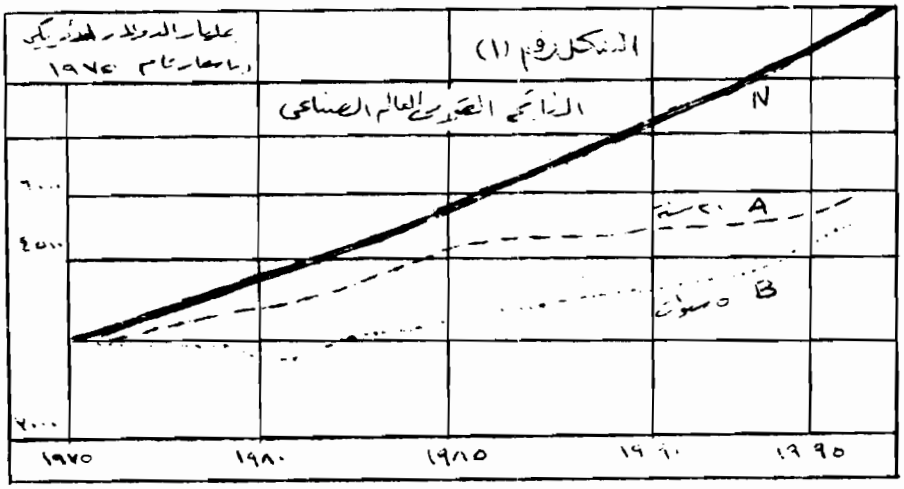

يبين هذا الشكل معدل انخفاض الناتج القومي الاجمالي لمجموعة الدول الصناعية اذا ما قررت تخفيض الاستهلاك من النفط بمعدل ٥٠٪ على مدى ٢٠ سنة (المنحنى A) وعلى مدى ٥ سنوات (المنحى B ويبدو واضحا من الشكل ان الخسائر الناتجة عن تحديد الاستهلاك تتجاوز ١٥٠٠ مليار دولار وذلك بالنسبة الى تطور الناتج القومي الاجمالي على اساس معدل الاستهلاك الطبيعي للنفط .

اما ماذا يحدث للدخل القومي خلال فترة العشرين عاما فان النتائج ستكون اكثر سلبية وسوف تكون الخسائر اكبر بكثير . ان الخطان البيانيان A و B يهبطان بالنسبة للخط الطبيعي وتكون الارباح المفوتة او الضائعة مساوية الى ثلث الناتج القومي تقريبا اى ما يزيد عن ١٥٠٠ مليار دولار كما هو موضح من الشكل السابق رقم/ ١ .

يستنتج مما تقدم ان اية سياسة حكومية تدخلية من جانب الدول الصناعية بهدف تخفيض استهلاك النفط سوف تؤثر بشكل سلبي كبير على معدلات نمو الدخل القومي فى هذه الدول مجتمعة . وهذا من شانه ان يؤثر على مستوى الدخل الفردي والعمالة واخيرا مستوى المعيشة . ان هذه العوامل السلبية فى اقتصاديات الدول الصناعية سوف تؤثر بدورها على دول العالم الثالث . وفيما يلي شرحا موجزا لكل من العوامل السابقة :

١ ــ ان الدخل القومي سوف يهبط ، نتيجة الاقلال من استهلاك الطاقة ، من ٦٧٥٠ مليار دولار الى ٥٢٥٠ مليار دولار . وهذه الخسارة تساوي ثلث الدخل القومي او ١٥٠٠ مليار دولار وذلك كما هو واضح من الشكل البياني السابق .

٢ ــ ان انخفاض الدخل القومي بمقدار الثلث سوف يعنى انخفاض مستوى العمالة وزيادة البطالة مع ما يصاحبها من اضطرابات اجتماعية رسياسية .

٣ ــ ان معدلات النمو فى الدول الصناعية التي تتراوح حاليا بين ٤٫٥٪ الى ٥٫٥٪ بالمائة من الناتج القومي لديها سوف تهبط الى ٣٫٥٪ فقط مما يعنى انخفاض مستوى المعيشة عن ذلك الذي يمكن الوصول اليه بدون اللجوء الى سياسة تحديد استهلاك النفط .

٤ ــ ان انخفاض معدلات النمو والدخل القومي فى الدول الصناعية من شانه ان يؤثر على الدول النامية كما يلـــي :

ا ــ ان انخفاض معدلات النمو من شانها ان تؤدي الى تخفيض واردات هذه الدول من العالم الثالث مما يؤدي الى تفاقم الوضع الاقتصادي في الدول الفقيرة .

ب ــ ان انخفاض الدخل القومي لديها من شانه ان يخفض من المساعدات التي تقدمها حاليا الدول الصناعية الى الدول النامية . ولما كانت هذه المساعدات يفترض ان تصل الى ١٪ من الدخل القومي للعالم الصناعي فانها ستنخفض الى الثلث فى حالة انخفاض الدخل القومي بمقدار الثلث كما راينا سابقـــا .

ج ــ ان انخفاض صادرات العالم الثالث مع انخفاض المساعدات التي تقدمها دول العالم الصناعي من شانه ان يزيد العجز في موازين المدفوعات للدول المتخلفة ويضعف من قدرتها العامة على النهوض الاقتصادي

ان تخفيض الاستهلاك بالشكل المبين اعلاه سوف يؤدي اذن الى نتائج سلبية ليس فقط بالنسبة للعالم الصناعي وانما ايضا بالنسبة للعالم الثالث . ولكن ما هي الارباح التي تجنيها الدول الصناعية من وراء هذا التخفيض فى استهلاك الطاقة ؟

ان الارباح الحقيقية الناتجة عن التوفير فى الطاقة تساوي الى واحد بالمائة من الدخل القومي ، اى انها تتراوح بين ٧٠٠ الى ١٠٠٠ مليار دولار في السنوات العشرين من ١٩٧٥ الى ١٩٩٥ . وهذا يعني ان الارباح التي ستجنيها من وراء هذا التخفيض لا تقارن بالخسائر المشار اليها والبالغة ١٥٠٠ مليار دولار بالاضافة الى السلبيات الكثيرة الاخرى الناتجة عنه .

ان ما تقدم يشير بشكل واضح الى ان الدول الصناعية اذا استطاعت فى عام ١٩٧٤ تخفيض فاتورة النفط التي تدفعها فانها لن تستطيع ان تستمر في هذا التخفيض لانها سوف تكون الخاسر الاول من هذا الاجـــراء .

اما بالنسبة للدول المنتجة للنفط فقد اشارت الدراسة الى انها تستعمل عادة عائدات النفـط لشراء احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والانتاجية والعسكرية . وما يفيض عن حاجاتها هذه يشكل ما يمكن تسميته بالفائض النقدي او بالثروات المتجمعة . وقد حاولت هذه الدراسة ان تجيب على التساؤل التالي : ماذا يحدث لهذه الفوائض اذا ما قررت الدول المنتجة تخفيض الانتاج بهدف الضغط على السوق لرفع الاسعار من جهة وللمحافظة على ثرواتهم الدفينة من جهة اخرى ؟ هناك الحالات الثلاثة التالية :

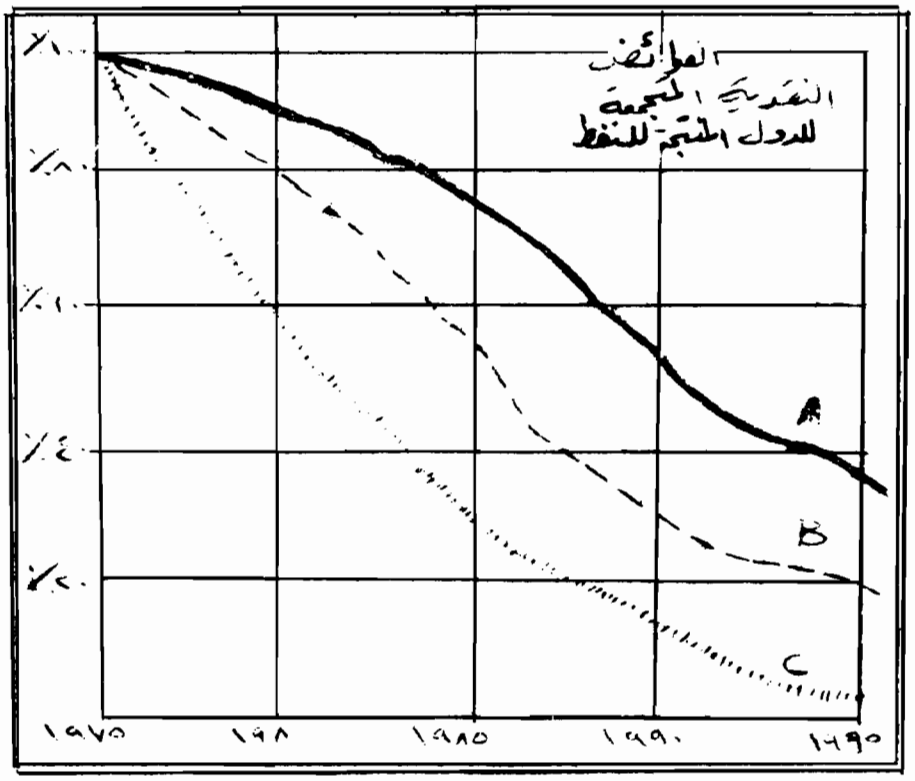

هذا الشكل يبين ما يحصل للفوائض النقدية اذا ما قررت الدول المنتجة تخفيض مبيعاتها من النفط بمعدل ٥٠٪ على مدى ٢٠ سنة (المنحنى) وعلى مدى ١٠ سنوات (المنحنى) وعلى مدى ٥ سنوات (المنحنى) ويوضح الشكل ان الفائض النقدي سينخفض بين ٦٠ الى ١٠٠٪ حسب الحالة .

A ـ الحالة الاولى وتشير الى حالة تخفيض انتاج النفط بحيث يصبح مساو الى ٥٠٪ فقط من احتياجات الدول الصناعية على مدي العشرين سنة القادمة .

B ـ نفس الحالة السابقة انما على مدى عشرة سنوات .

C ـ نفس الحالة الاولى انما على مدى خمسة سنوات .

وبموجب الاحتمال الاخير C فان الخط البياني الممثل في الشكل رقم /٢ يشير الى انخفاض كبير في الفوائض النقدية بحيث تنعدم هذه تماما في عام ١٩٩٥ . وفي حالة الاحتمال الاول فان الفوائض تنخفض الى النصف اما بالنسبة للاحتمال B فان نسبة الانخفاض تصل الى ٧٠٪.

والنتيجة التي يمكن استخلاصها مما تقدم هي ان اتباع الدول المنتجة سياسة تحديد الانتاج من شانها ان تقلل من حجم الفوائض النقدية المتوفرة لديهم او حتى انها تنعدم كليا بعد فترة ٢٠ عاما . ان هذا الوضع من شانه ان يريح الدول المنتجة من المشاكل الناتجة عن وجود هذه الفوائض لا سيما وانها معرضة باستمرار لانخفاض قيمتها نتيجة التضخم النقدي العالمي . وهذا يعني بان تخفيض الانتاج بشكل كبير لن يضر بالدول المنتجة وهذا يؤكد قدرة هذه الدول على التحكم في الانتاج والاسعار بشكل كبير .

والان دعونا نحلل الوضع الخاص بالعالم العربي وذلك في حالة الافتراض بعدم وجود اى تدخل حكومي لتحديد الانتاج والاستهلاك سواء من جانب الدول المنتجة او من جانب الدول المستهلكة .

ان الرسم البياني التالي رقم (٣) يبين بان مبيعات النفط سوف تزداد بشكل طفيف حتى عام ١٩٨٠ . واعتبارا من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٥ سوف تهبط المبيعات بشكل ملموس ، وذلك لان الطلب على النفط سوف يهبط نتيجة القضاء على التبذير في الاستهلاك والاستفادة من مصادر جديدة للطاقة (نفط الاسكا وبحر الشمال) والطاقة المستخرجة من الذرة والطاقة الشمسية .

الا انه من عام ١٩٨٥ وحتى عام ٢٠٠٠ يبقى مستوى الانتاج والتصدير ثابتا تقريبا وبعدها يتجه الى الارتفاع بشكل حاد لماذا ؟ لان نفط الولايات المتحدة وامريكا اللاتينية سيكون حينئذ قد نضب تماما وسوف يعتمد العالم الصناعي انذاك بشكل كلي على نفط العالم العربي . ولتلبية الطلب العالمي على النفط فانه يتوجب على العالم العربي زيادة انتاجه بشكل كبير بحيث يؤدي ذلك الى نضوب مخزونه من النفط خلال خمسة عشرة عاما الى عشرين عاما . وحينها يتجه منحنى الانتاج — كما هو واضح من الشكل — الى الانخفاض الكبير اعتبارا من عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠٢٥ حيث ينعدم الانتاج .

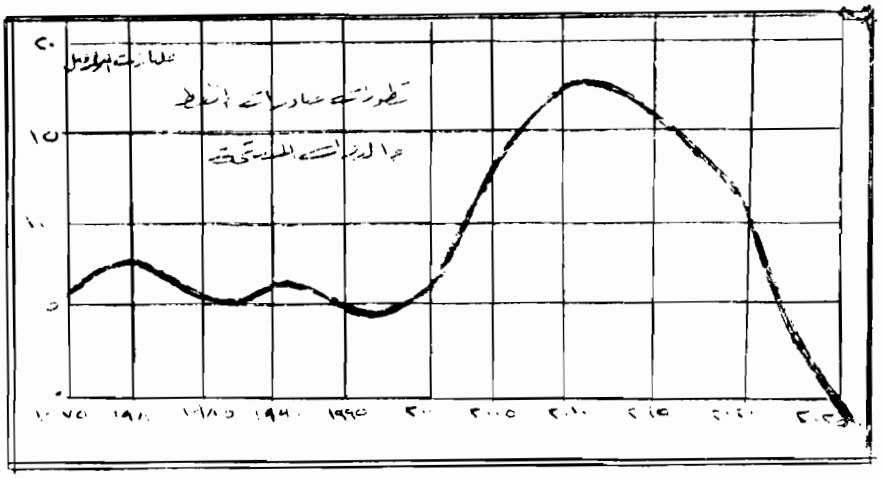

هذا الخط البياني يبين تطور انتاج النفط على المدى البعيد وذلك في حالة ترك الانتاج والاستهلاك حرا دون قيد . ويشير هذا الشكل الى انه في عام ٢٠٠٠ سوف يواجه العالم ازمة نفطية حيث يزداد الطلب بشكل كبير للغاية مما يؤدي الى استنفاذ مخزون النفط في العالم اعتبارا من عام ٢٠١٠ .

ان هذا الاستعراض السريع لاوضاع النفط فى العالم ليشير بشكل لا يدع مجالا للشك الى ان التهديدات الامريكية الواردة على لسن وزير خارجية الولايات المتحدة لا تستند الى اى اساس ولا يقصد منهـــا الا تخويف الدول المنتجة واجبارها على السير فى سياسة لا تخدم الا مصالح الولايات المتحدة الامريكية نفسها . فهل تدرك الدول النفطية الى انها فى وضع قوي يسمح لها بتحديد السعر العادل لموادها الاوليـــة وان عليها ان تنطلق من موقف القوة فى محادثاتها مع الدول المستهلكة ؟

ان اجتماع باريس الذي عقد فى ٧ نيسان (ابريل) الحالي يهدف الى ايجاد ارضية مشتركة لحل الازمة الناشئة عن ارتفاع اسعار النفط واسعار السلع المصنعة فى الغرب . واذا انتهى الاجتماع الحالـــي الى الفشل فى تحديد جدول اعمال مقبول من كل من الطرفين فما ذلك الا بسبب تعنت الولايات المتحـــدة ورفضها بحث مشكلات المواد الاولية التي تنتجها الدول النامية بشكل عام تجاه السلع المصنعة التـــي تنتجها العالم الصناعي .

ان المطلوب من الدول المنتجة الان هو الوصول الى اتفاق بشان :

اولا ــ تنظيم الانتاج بحيث تمتص هذه الدول اى فائض ــ فعلي او مصطنع ــ من شانه ان يزيـــد العرض على الطلب ويدفع بالاسعار الى الانخفاض . وذلك على غرار ما توصلت اليه الدول المستهلكـــة حين شكلت نادي المستهلكين بهدف تنظيم الاستهلاك وامتصاص اى تخفيض فى صادرات النفط بشكل جماعي (١)

ثانيا ــ تكوين صندوق تساهم فيه الدول المنتجة بنسب الفوائض النقدية المتجمعة لديها او بنسب انتاج كل منها وذلك بهدف مساعدة الدول التي تتضرر من تطبيق نسب التخفيض فى الانتاج التي تعتبرها الاوبـــك ضرورية للمحافظة على مستويات الاسعار المرغوبة . وذلك على غرار الصندوق الذي تسعى لتاسيسه الدول الصناعية برأسمال ٢٥ مليار دولار ويهدف الى مساعدة الدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات لديهـــا . (٢) .

اذا ما استطاعت الدول النفطية ان تفعل ذلك فان اسعار النفط سوف تبقى عند المستوى الحالـــي لا بل ستزيد بنسبة زيادة اسعار السلع الصناعية الرئيسية او بنسبة التضخم المالي فى العالم الصناعي . واذا فشلت فى ذلك فان الاسعار ستتجه نحو الانخفاض وسوف تكون الدول النفطية نفسها هي المسؤولة عن ندهور الاسعار والعائدات للنفط المنتج لديها .

---

١ ــ ان نادي المستهلكين او الوكالة الدولية للطاقة تتكون من ١٦ دولة صناعية بزعامة الولايات المتحـــدة الامريكية مهمته افشال اى خطر بترولي عليها تفرضه الدول النفطية . والوكالة تضم (٨) دول هـــم شركاء فرنسا فى السوق الاوروبية المشتركة بالاضافة للولايات المتحدة وكندا واليابان والنمسا وسويسرا والسويد وتركيا واسبانيا وفرنسا واليونان وفنلندا عن الانضمام الى هذه الوكالة . وشكلت الوكالة اربع لجان عمل لاعداد تفصيلات توزيع النفط فى وقت الطوارىء وتشكيل جهاز معلومات يغطى اسواق النفط العالمية واعداد مشروع طويل الاجل لتخفيض الاعتماد على الواردات النفطية والتنسيق مـــع الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة الاخرى واقرت الوكالة ميزانيتها العامة وتشكيل اعضائها .

٢ ــ لقد اكد هنري كيسنجر فى حديث ادلى به الى مجلة Business Week بان الولايات المتحدة لن تذهب الى مؤتمر الدول المنتجة والمستهلكة قبل ان يترسخ التنسيق بين الدول المستهلكة اى انها لن تدخل فى حوار مع الدول المنتجة قبل انشاء هذا الصندوق بشكل فعلي. ويضم هذا الصندوق المقترح الدول الصناعية الرئيسية فى العالم وهي الدول الاعضاء فى الوكالة الدولية للطاقة . لقد اكد كيسنجر ايضا بان مبلغ الـــ ٢٥ مليار دولار المعتمدة لهذا الصندوق سوف يدفع من قبل الولايات المتحدة والمانيا الاتحادية بالاضافة الى المساهمات الاخرى الضئيلة التي سوف تقدمها دول اخرى فى الصندوق .